Distr.
GENERAL

S/RES/889 (1993)
15 December 1993

مجلس الأمن

القرار ٨٨٩ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٣٢٢ المعقودة في
١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26777 و Add.1) والمقدم عملا بالقرارين ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ و ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بصدد عملية إعادة التقييم الشاملة التي يجريها مجلس الأمن لعملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يلاحظ توصية الأمين العام الرامية الى أن يمدد مجلس الأمن فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بقوامها وهيكلها الراهنين، لمدة ستة أشهر أخرى،

وإذ يلاحظ أيضا أن حكومة قبرص قد وافقت على أن الأمر يستلزم، نظرا للأحوال السائدة في الجزيرة، الإبقاء على القوة في قبرص لما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

١ - يمدد مرة أخرى فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، لمدة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٢ - يلاحظ الاستنتاج الذي خلص اليه الأمين العام ومؤداه أن الظروف الراهنة لا تسمح بأي تعديل في هيكل القوة وقوامها ويطلب اليه أن يبقي تلك المسائل قيد الاستعراض المستمر بالنظر الى امكانية إعادة تشكيل هيكل القوة مرة أخرى؛

٣ - يطلب الى السلطات العسكرية على الجانبين أن تكفل عدم وقوع أي حوادث على امتداد المنطقة العازلة وأن تمد يد التعاون التام الى القوة؛

٤ - يحث مرة أخرى جميع المعنيين بالأمر على الالتزام باجراء خفض كبير في عدد القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية قبرص وخفض نفقات الدفاع في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية على النحو المبين في مجموعة الأفكار؛

٥ - يطلب الى السلطات العسكرية على الجانبين الشروع، تمشيا مع الفقرة ٣ من القرار ٨٧٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، في اجراء مناقشات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، دون مزيد من التأخير، بغرض الدخول في التزامات متبادلة بحظر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة الأخرى غير الخفيفة، على طول خطوط وقف اطلاق النار وبحظر اطلاق النار من الأسلحة على مرمى البصر أو السمع من المنطقة العازلة؛

٦ - يطلب الى السلطات العسكرية على الجانبين التعاون مع القوة في توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن اخلاء المواقع من الأفراد، ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة حيث يكون كل من الجانبين على مقربة شديدة من الآخر؛

٧ - يحث زعماء الطائفتين على تشجيع التسامح والمصالحة بين الطائفتين على النحو الموصى به في الفقرة ١٠٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٨ - يؤكد من جديد أن الوضع الراهن غير مقبول ويشجع الأمين العام وممثله الخاص على مواصلة بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام استنادا الى مجموعة الأفكار ومجموعة تدابير بناء الثقة المتصلة بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي المشار اليها في الفقرة ٤٥ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٩ - يلاحظ مع الاهتمام ما أكده فريق الخبراء الاقتصاديين الدوليين من أن مجموعة تدابير بناء الثقة تنطوي على منافع كبيرة ومتناسبة لكلا الجانبين، ويتطلع الى تلقي التقارير الوافية من الخبراء الاقتصاديين وخبراء الطيران المدني؛

١٠ - يرحب في هذا السياق بقرار الأمين العام استئناف الاتصالات المكثفة مع الجانبين ومع غيرهم من المعنيين بالأمر، والتركيز في هذه المرحلة على التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة، الرامية الى تيسير العملية السياسية من أجل التوصل الى تسوية شاملة؛

١١ - يرحب كذلك بما أعلنته حكومة تركيا من تأييد لمجموعة تدابير بناء الثقة، وسوف يرحب أيضا بصدور بيان تأييد لتلك المجموعة من جانب حكومة اليونان ويعرب عن الأمل في أن يتحقق الآن تقدم سريع فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة التدابير؛

١٢ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم، بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤، تقريرا عن نتيجة جهوده الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة؛

١٣ - يقرر أن يجري، استنادا الى ذلك التقرير، استعراضا شاملا للحالة، بما في ذلك دور الأمم المتحدة مستقبلا، وأن ينظر، اذا اقتضى الأمر، في السبل البديلة لتعزيز تنفيذ قراراته المتعلقة بقبرص.
